في مفهوم المجموعات الإقليمية

في مفهوم المجموعات الإقليمية

يشهد عالمنا المعاصر استمرار توجه دول فيه نحو تأسيس مجموعات إقليمية، تضم كل منهـا عدداً من الدول التي يجمعها جامع مشترك وتقوم بينها روابط قوية وعلاقة اعتماد متبادل تدعو إلى تعاونها وتكاملها. ويشهد عالمنا المعاصر في الوقت نفسه نمو بعض المجموعات الإقليمية التي تأسست من قبل وتطورها وازدهارها، وجمود بعض آخر. الأمر الذي يدعونا بعد الإحاطة بهذه الظاهرة إلى أن نبحث في «أوجه التشابه الواجب توافرها بين الدول الساعية لتأسيس مجموعات إقليمية»، وهو الموضوع المطروح على أكاديميتنا ليكون موضع الدراسة في هذه الدورة التي تنعقد بمدريد وعالمنا على وشك أن يستقبل عاماً ميلادياً جديداً.

لقد تردد الحديث مرات خلال هذا العام ١٩٨٩ حول المجموعات الإقليمية في منـاطق مختلفة من عالمنا، في عدة مناسبات. وكان من بين هذه المناسبات تأسيس الاتحاد المغربي العربي الذي ضم دول المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا، وتـأسيس مجلس التعـاون العـربي الـذي ضم دول مصر والأردن والعراق واليمن، وقيام هاتين المجمـوعتين الإقليميتين المتـزامن في شهـر شبـاط ـ فبراير الماضي. كما كان من بين هذه المناسبات الخطوات التي تخطوها دول المجموعة الأوروبية الغربية على طريق تطبيق اتفاقية السوق الواحدة عام ١٩٩٢، والأحداث المتفجرة في أوروبا الشرقية في عهد «إعاد البناء».

إن انتعاش ظاهرة تأسيس المجموعات الإقليمية في عالمنا المعاصر وثيق الصلة بمـا هي عليه صورة هذا العـالم، وبـالسعي لمعالجة قضايا الحرب والسلم فيه،

وبالعمل لتحقيق التعاون الدولي. والبحث في هذه الظاهرة يقتضي بداية النظر في مفهوم «المجموعات الإقليمية»، وهو ما تحاوله هذه الورقة. و«المفهوم» كما تحدث عنه عالم السياسة «كارل دويتش» في كتابه «تحليل العلاقات الدولية» هو «كلمة تعبر عن وصف أية فكرة أو نعت مجموعة من المسائل والفصول المختلفة للمعرفة.. وهو أمر باستدعاء مجموعة من الأشياء أو الذكريات.. وهو نظام لاختيار حقائق معيّنة بعد جمعها.. وهو في إطار الفكر النظري لا يستخدم لتنظيم المعلومات المتاحة بطريقة أوضح فحسب، ولكنه يستخدم للمساعدة على طرح اسئلة جديدة.. وكلمة مفهوم بالإنجليزية Concept هي اشتقـاق من فعـل لاتيني معنـاه أن يفهم معـاً "To Grasp Together". وإن لنا في ضوء هذا الحديث عن مصطلح المفهوم، ونحن ننظر في مفهـوم «المجمـوعـات الإقليمية»، أن نتعـرف على المصطلحات المتعلقة بها، ونستحضر مجموعة حقائق متصلة بفكرتها ونشأتها وتطورها، ونشير إلى قضايا تخص موضوعها.

* * *

«المجموعة الإقليمية» هي «تنظيم يضم عدداً محدوداً من الدول التي يجمعها جامع مشترك نابع من انتمائها في الغالب لدائرة حضارية واحدة، تقوم بينها روابط قوية جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية، وتلتقي على توجه سياسي لتجسيد علاقة الاعتماد المتبادل القائم بينها في صور من التعاون والتكامل».

تعتبر «المجموعة الإقليمية» منظمة إقليمية. و«المنظمة الإقليمية» هي منظمة دولية مجالها جزئي يقتصر عملها على ميدان الإقليم الذي تقع فيه الدول الأعضاء فيها. ويصطلح على تسمية القواعد والاتجاهات العامة التي تشترك في اتباعها هذه الدول «النظام». وهكذا فإن «النظام الإقليمـي» هو «مجموع العلاقات والتفاعلات بين مجمـوعـة الدول التي تقع في إقليم جغرافي واحد، وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة، وتستوحي الولاء لفكرة وسلطة عليا».

إن الخـاصية الأسـاسية لأي نظام تكمن في وجـود درجة معينة من الاعتماد

المتبـادل بين مكـوناته، كما يقول كارل دويتش. و«الاعتماد المتبادل» بين مكونين يكمن في أن تغيراً في أحـدهمـا يحـدث، يتبعه حدوث تغير في الآخر، وهما معاً يتكـامـلان. و«التكـامل» بشكل عام يعني «أن يجعل الأجزاء كلاً واحداً، ويحول وحداتٍ كانت منفصلة إلى مكونات نظام متناسق». وتكون لهذا النظام عادة خواص مميزة له لا توجد في أي من وحداته أو مكوناته وهي منفصلة. «فالتكامل» إذن «علاقة بين وحدات يُوجد بينها اعتماد متبادل، وتنتج معاً خواصاً للنظام الذي يحكمها تفتقر إليها حين تكون منفصلة». وقد يستخدم مصطلح التكامل لوصف العملية التكاملية الجارية بين وحدات النظام. وتجري مقارنة «التكامل» بمصطلح «القوة» من حيث أن القوة يمكن تصورها كعلاقة تجعل أحد أطرافها على الأقل يتصرف بطريقة مختلفة عن الطريقة التي كان يتصرف بها خارج هذه العلاقة. و«للتكامل» «نطاق» يتكون من سكان إقليم المجموعة الإقليمية. وله أيضاً «مجال» هو مجموع المظاهر المختلفة للسلوك الـذي يدخـل في نطاق علاقة التكامل هذه. كما أن له «مدى» يتكون من حدود ما يعود على الوحدات المكونة له من فوائد تحثها على المحافظة على هذا التكامل.

إن تأسيس «مجمـوعة إقليمية» يعني قيام «نظام إقليمي» يكون لكل عضو من أعضائها «دور» فيه. ويمكن أن نعرف «الدور» بأنه « وظيفة هذا العضو، الذي هو جزء، في سير عمل المجموعة التي هي «كلّ»، وتحركه من خلال ادراكه وظيفته لأداء مهـام القيت على عاتقـه بفعـل عوامـل محددة». وهذه العوامل فيها الثابت كالعامل الجغرافي والمتغير كالأوضاع الداخلية والدولية، وفيها ما يجمع في طياته ثابتـاً ومتغيراً تتـراوح النسبة بينهما بفعل الظروف المحيطة فيتأثر الدور تبعاً لذلك كالعامل التاريخي حيث وقائع التاريخ ثابتة ولكن قراءة هذه الوقائع متغيرة. ويبرز عنصر القيادة في عامل الأوضاع الداخلية مؤثراً وفاعلاً في أداء «الدور».

* * *

نتأمل جوهر فكرة تأسيس المجموعات الإقليمية، فنجد أنها تجمع بين الرغبة

في التعاون والتكامل والحرص على استمرار حدٍ أدنى من التمايز بين أعضائها. وتنبع هذه الفكرة من حقيقة «أن الجنس البشري يشترك في الطبيعة والحاجات والآمال الإنسانية ـ كما يقول كارل دويتش بلغة معاصرة ـ «ولكن شعوبه ما زالت حتى الآن تختلف عن بعضها البعض في اللغات والثقافات والديانات والفلسفات والعقائد، فضلاً عن اختلافها في الحكومات. . وبالرغم من أن الناس سيظلون على اختلافهم، فلا مناص لهم من الارتباط والاعتماد المتبادل». وهذه الحقيقة قديمة قدم الاجتماع الإنساني، وقد تحدث عنها الشهرستاني وهو يقدم لكتابه «الملل والنحل» مبيناً «تقسيم أهل العالم جملة مرسلة». . «بحسب الأقاليم السبعة، وبحسب الأقطار السبعة الشرق والغرب والجنوب والشمال، وبحسب الأمم، وأخيراً بحسب الآراء والمذاهب». كما تحدث عن اجتماع الناس «على شكل يحصل به التمانع والتعاون». فالتمايز والاختلاف قائم ومثله التوجه نحو التعاون. وتحدث ابن خلدون عن هذه الحقيقة في مستهل تاريخه الشهير قائلاً «اعلم أن الله سبحانه اعتمر هذا العالم بخلقه، وكرّم بني آدم باستخلافهم في أرضه، وبثهم في نواحيها لتمام حكمته، وخالف بين أممهم إظهاراً لآياته، فيتعارفون بالأنساب ويختلفون باللغات والألوان، ويتمايزون بالسير والمذاهب والأخلاق، ويفترقون بالنحل والأديان والأقاليم والجهات. . ليتم أمر الله في اعتمار أرضه، بما يتوزعونه من وظائف الرزق وحاجات المعاش بحسب خصوصياتهم ونحلهم، فتظهر آثار القدرة وعجائب الصنعة، وآيات الوحدانية، إن في ذلك لآيات للعالمين». فهناك إذن في الاجتماع الإنساني اختلاف وتمايز وافتراق، وهناك أيضاً تعارف وتعاون بهدف اعتمار العالم.

ونتأمل في صورة عالمنا المعاصر الذي انتعشت فيه ظاهرة تأسيس مجموعات إقليمية، فنجد أنه عالم متنوع شديد التعقيد متعدد الأجزاء، يتطلب الفهم الصحيح له نظرة شمولية تحيط به وتعاون جميع فروع الدراسات. وهو ينقسم إلى وحدات سياسية كثيرة من دولٍ ومنظمات دولية وإقليمية، ولكن الدولة هي وحدته الأساسية. وقد بلغ عدد هذه الدول المستقلة فيه أكثر من مائة وخمسين دولة، لكل منها سيادتها

ومصالحها. وتبين خريطة العالم السياسية، كما لاحظ عالم الجغرافيا السياسية «مودي» في كتابه «الجغرافيا من وراء السياسة»، «أن نمط توزيع الدول بأنواعها المختلفة لا يتفق إلا قليلاً والأقاليم الطبيعية المعروفة لرجال الجغرافيا أو لا يتفق معها إطلاقاً. ذلك أن الإنسان بسبب رغبته الملحة في تكوين دولٍ والاحتفاظ بها تجاهل الإطار الممكن للأقاليم الجغرافية تجاهلاً كبيراً، واضطر في سبيل الاحتفاظ بسلامة الدولة إلى أن يفرض حدوداً تعسفية كثيراً ما تسبب تصادماً بين الدول». وقد لاحظ دافيد مترافي أن تقسيم «المجتمع الدولي» إلى «دول قومية» يقوم على أساس جغرافي تحكمي، وليس على أساس المشكلات التي يتعين على المجتمع الدولي حلها أو الوظائف التي يتعين عليه الاضطلاع بها. وواضح أنه كان يعني في حديثه هذا الدول الأوروبية بخاصة كما كانت عليه إبان الحرب العالمية الثانية. والحق أننا ونحن نتأمل الحدود السياسية للدول في عالمنا المعاصر يمكن أن نرى «دولاً قومية» تعتمد وضعاً تكون الأمة والدولة فيه شيئاً واحداً وفق نموذج الدولة القومية الذي نشأ في أوروبا الحديثة. كما نرى دولاً متعددة القوميات. ونرى أيضاً دولاً قطرية تقتصر رقعة الواحدة منها على جزء من قومية، فتتوزع «الأمة الواحدة» بين عدة دول. وقد انتشر نموذج هذا النوع من الدول في أعقاب انتصار ثورة التحرير وانحسار الاستعمار الغربي، حيث تم اعتماد الحدود التي رسمها المستعمر بشكل مفتعل ومفروض. والحق أنه إذا كانت الجغرافيا مأخوذة في الاعتبار إلى حد ما في نموذج الدولة القومية، فقد تم تجاهلها إلى حد كبير في نموذج الدولة القطرية. وهكذا تبدو صورة عالمنا المعاصر والتكوين غير المتجانس لكثير من الدول فيه هو الغالب في إطاره ككل أو في إطار الإقليم الواحد. وطبيعي و«جغرافيا إقليم ما تملي استراتيجيته»، كما يقول «بلدوين» في كتابه «استراتيجية للغد»، أن يبرز توجه الدول الموجودة فيه نحو تأسيس مجموعة إقليمية تؤخذ الجغرافيا فيها بعين الاعتبار، وإن لنا من ثم أن نوفي العامل الجغرافي في موضوعنا حقه، حيث يتجلى كعنصر مؤثر في مفهوم المجموعة الإقليمية.

لقد شهد عالمنا المعاصر تشابك المصالح بين مختلف الدول فيه وتداخل هذه المصالح بفعل ثورة العلم التقني التي حدثت فيه. فزاد الاعتماد المتبادل بين هذه الدول، وشمل المجالات الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والعلمية بفعل ثورة الاتصال بخاصة. وهكذا بدأ الإنسان في عصرنا يفهم بشكل أفضل، كما يقول روبرت مكنمارا في كتابه «جوهر الأمن»، «إن استقرار العلاقات بين دول العالم يتأثر بما يجري في كل دولة على حدة.. وإن استقرار العلاقات بين الدول الغنية يتأثر باستقرار النظم الأساسية في الدول الفقيرة». وشهد عالمنا المعاصر زيادة في عدد الشركات متعددة الجنسية التي تحولت إلى قوة رئيسة وفاعلة فيه. وقد لاحظ «جوزيف كاميللري» في كتابه «أزمة الحضارة» «أن تزايد قوة هذه الشركات وهيمنتها جعل ميزان القوة يتحرك على نحو ثابت لمصلحة هذه الشركات في الوقت الذي تتجرد فيه الدولة تدريجياً من سلطانها في ممارسة الحكم». وتقوم هذه الشركات متعددة الجنسية على فكرة تحويل العالم إلى سوق واحدة. وهي تمتلك قدرات تنظيمية ومادية وتقنية تؤهلها لإدارة العالم كوحدة مترابطة وتمهد تدريجياً لإلغاء دور «الدولة القومية»، كما يقول برنارد نوسيتر في كتابه «النضال العالمي من أجل الأكثر». وطبيعي أن تتفاعل هذه الزيادة في الاعتماد المتبادل بين الدول مع نشاط الشركات المتعددة الجنسية فتوجد وضعاً يدعو دول الإقليم الواحد إلى أن تتكامل في مجموعة إقليمية واحدة لتكون قادرة على الوفاء بمتطلباتها الاقتصادية، ويدعو المحيط الدولي إلى الترحيب بذلك وتشجيعه لإيجاد «السوق الإقليمية». وإن لنا أن نوفي هذا العامل الاقتصادي في موضوعنا حقه، حيث يتجلى كعنصر مؤثر في مفهوم المجموعة الإقليمية.

شهد عالمنا المعاصر أيضاً سعي المجتمع الدولي لمعالجة قضايا الحرب والسلم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد دعا هذا السعي الدول الأوروبية إلى البحث عن الاستراتيجية التي تجنبها ويلات حرب أخرى وتوفر لها سلماً دائماً. وكانت تجاربها المرة وآمالها الوردية قد بلورت أهدافاً تسعى إلى تحقيقها أولها الأمن

وثانيها الرخاء وثالثها الحرية وسرعة الحركة ورابعها القوة. وبدا لها أن هذه الأهداف ستتحقق من خلال وجود أوروبا موحدة. ولا بد من ثم من إيجاد وسيلة لتجاوز إطار الدولة القومية الذي اعتبر مسؤولاً عن اشتعال الحروب المتتالية، ولم يعد مناسباً لتحقيق الأهداف. وهكذا شهدت الأعوام التالية للحرب في أوروبا طرح فكرة «المجموعة الإقليمية» التي توحد جهود الدول الأوروبية على طريق تحقيق أهدافها، وتحول دون نشوب حروب أخرى بينها، وقد تحدث سيرونستون تشرشل في خطاب شهير له في سبتمبر ١٩٤٦ في زيوريخ عن «علاج لأمراض أوروبا» فاقترح «إقامة شكل من أشكال الولايات المتحدة الأوروبية.. والعملية بسيطة، وكل ما هو مطلوب عزم الملايين من الرجال والنساء..» وتحرك رجال الدولة في أوروبا الغربية نحو التكامل الأوروبي في ظل تطبيق مشروع مارشال الأمريكي لإعادة بناء أوروبا الغربية (٤٧-٥٢)، فتم إبرام سلسلة اتفاقات، من بينها خطة شومان في ربيع عام ١٩٥٠ لتجميع الرقابة على كل من انتاج فرنسا وألمانيا من الفحم والصلب في سوق مشتركة تابعة لهيئة عليا ذات سلطات تنفيذية، وأوصلت هذه الخطة إلى توقيع ست دول أوروبية غربية على المعاهدة الخاصة بإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في ابريل ١٩٥١ التي أصبحت نافذة المفعول في العام التالي، وتطورت ونمت وازدهرت تحت اسم المجموعة الأوروبية. وشهدت أوروبا أيضاً تكوين هيئة شيوعية دولية في سبتمبر ١٩٤٧ باسم «الكومينفورم» تضم الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية. وهكذا تكونت مجموعتان اقليميتان كبيرتان في القارة الأوروبية الواحدة، وكانت الضرورات الأمنية والاستراتيجية والسياسية عاملاً أساسياً في تكوينهما. ولقد تجلت الضرورات الأمنية والاستراتيجية والسياسية كعامل أساسي في تكوّن «مجموعة إقليمية» أخرى شهد عالمنا المعاصر بروزها في منطقتنا العربية هي «جامعة الدول العربية» التي تم الاتفاق على إقامتها في بروتوكول الاسكندرية اكتوبر ١٩٤٤. وإقرار ميثاقها في مارس ١٩٤٥، بين سبع دول عربية، ولم تلبث أن ضمت في عضويتها ثلاثة أضعاف هذا العدد. وقد نص هذا الميثاق على عدم جواز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين عضوين أو أكثر،

وعلى اتخاذ التدابير لدفع أي اعتداء يقع على أحد الأعضاء، وعلى التعاون بين الدول الأعضاء. ويمكننا أن نلاحظ بروز هذا العامل الأساسي في تكوين «مجلس التعاون الخليجي» الذي ضم ست دول عربية أعضاء في جامعة الدول العربية عام ١٩٨١ لينهض بمتطلبات ضرورات أمنية واستراتيجية وسياسية لأعضائه في «مجموعة إقليمية» ضمن المجموعة الإقليمية الأكبر. وطبيعي أن تتفاعل هذه الضرورات في دول الإقليم الواحد فتدعو دوله إلى تأسيس مجموعة إقليمية فيما بينها. وأن لنا أن نوفي هذا العامل الأمني الاستراتيجي السياسي حقه، حيث يتجلى كعنصر مؤثر في مفهوم المجموعة الإقليمية.

حين نتأمل في المجموعات الإقليمية التي تأسست في عالمنا المعاصر، نجد أن الجامع المشترك الذي يجمع كل واحدة منها نابع في الغالب من انتمائها لدائرة حضارية واحدة. وهذه الحقيقة تبرز دور عامل التماثل الحضاري المؤثر في تكوين المجموعة الإقليمية. والحق أننا ونحن نبحث موضوعنا بحاجة إلى استحضار «الدائرة الحضارية»، التي تنتمي إليها الدولة العضو مع آخرين، في أذهاننا، إلى جانب استحضار «دائرة وطن الدولة» و«دائرة الوطن القومي». وتبرز أهمية الحوافز الاجتماعية والثقافية في عامل التماثل الحضاري هذا. ومما يلفت النظر في عالمنا المعاصر الذي شهد إزالة الحواجز بين الشعوب مع نمو المعرفة وانتشارها بفعل ثورة الاتصال والمعلومات، يشهد بروز الخصوصية الثقافية لدى كل شعب وحرصه على الاعتزاز بذاتيته، على الرغم من زيادة الاعتماد المتبادل بين الشعوب والدول. وهذا هو «الوجه الآخر للعملة» الذي وقف أمامه كارل دويتش قائلاً «ففي حين أصبحت دول العالم أكثر ارتباطاً في ميادين الاستراتيجية والعلوم، وربما في السياسة الخارجية، أصبحت في الوقت نفسه أقل ارتباطاً في ميادين اللغة والتعليم والاقتصاد، وربما في السياسة الداخلية». ويوفر عامل التماثل الحضاري مناخاً صالحاً للتعاون بين دول دائرة حضارية واحدة في إطار «مجموعة إقليمية». وقد شرح دور هذا العامل الراحل اولف بالمي في خطاب افتتاح ندوة الحوار بين الجامعة

العربية ودول الشمال الأوروبي في اكتوبر ١٩٨٣، وهو يتحدث عن التعاون القائم بين دول الشمال الأوروبي الخمس قائلاً «إن تشابه العوامل الثقافية من اللغة إلى الدين ومن المؤسسات السياسية والاجتماعية إلى الفكر القومي يجعل الأطراف التي يقوم بينها التعاون على فهم تام لبعضها بعضاً. وهو يعبر عن قناعة هذه الأطراف بأن قدراً كافٍ من التشابه يجمعها بحيث تتشابه تطلعاتها، كما يجمعها في الوقت نفسه قدر كافٍ من الاختلاف بما يسمح أن تكمل كل منها الأخرى، ويسود ما بين التشابه والاختلاف قدر من التوازن من شأنه أن يترك مجالاً لكل طرف فيما يتعلق بتطلعاته الخاصة. ولكن تشابه المصالح شديد بحيث يجعل التحقيق الأمثل لتلك التطلعات يأتي عن طريق التعاون». وواضح أن عامل التماثل الحضاري هذا يتضمن في طياته تاريخاً مشتركاً للدول المنتمية لدائرة حضارية واحدة، حيث أسهم أبناء هذه الدول في تشييد صرح هذه الحضـارة. وهكذا يظهر تأثير «التاريخ المشترك» في تكوين المجموعة الإقليمية، ويبرز من خلاله أيضاً تأثير إرادة الفعل الإنساني التي توجد حقائق جديدة وهي تتفاعل مع الزمان والمكان سرعان ما تترك بصماتها بدورها. وإن لنـا أن نوفي عامل التماثل الحضاري حقه، حيث يتجلى كعنصر مؤثر في مفهوم المجموعة الإقليمية

إن تأسيس مجموعة إقليمية هو مباشرة عملية سياسية تستهدف تحقيق التكامل. وهي من ثم تحتاج إلى توافر عنصر القيادة اللازم لإدارة هذه العملية. ولا بد للقيادة هنا أن تكون من أصحاب الرؤى الذين يمتدون بأبصارهم استشرافاً للمستقبل وتشوفاً له، متمثلة «دور» كل دولة عضو في المجموعة محيطة بمجمل الحقائق المتعلقة به، لتحسن التعبير عنه والتحرك بين مختلف المؤثرات التي تؤثر عليه وتبلور الأفكار التي يقوم عليها وتضع برامج التنفيذ المدروسة، وتتقن العمل. ولا بد أن تقوم هذه القيادة على مؤسسات وأجهزة تعمل من خلالها وبها، وأن تساندها مراكز بحث متخصصة. ويمكننا أن نرى نماذج عدة لأفراد قياديين في مواقع مختلفة في كل مجموعة إقليمية تأسست.

يتطلب نجاح عملية التكامل هذه أيضاً قيام قيادتها بحشد تأييد الرأي العام لها بعد تنمية شعور واضح لديه بوحدة الرأي والمصالح. وقد لاحظ كارل دويتش من دراسته لحالات التكامل التاريخية أن واحدة من العمليات التي اقترنت بتحقيقها هي «استحداث طريقة حياة جديدة وجذابة يصحبها توقعات عامة بالنسبة للأشياء الجيدة الكثيرة التي ستأتي..» ليولد ذلك الشعور الكامن بوحدة الرأي والمصالح عند الصفوة والعامة. وهنا تبرز أهمية المشاركة السياسية التي تتحقق بالشورى والديموقراطية في إنجاح عملية التكامل. وقد لفت النظر في ندوة العلاقات العربية المغربية التي انعقدت ببرازيليا في سبتمبر ١٩٨٧ اهتمام الجانب اللاتيني بالحديث عن التحولات نحو الديموقراطية التي تشهدها عدة دول في أمريكا اللاتينية، في معرض شرح امكانيات تعاون هذه الدول في إطار مجموعة إقليمية لاتينية أميركية.

إن مواجهة دول اقليم ما تحديات مشتركة يبلور لهم أهدافاً مشتركة تعبر عن استجابتهم لتلك التحديات. وللتحدي الخارجي عادة أثره الفعّال في هذا السياق، وبخاصة حين يتمثل في خطر عدو جاثم ولا بد أن تأخذ القيادة ذلك في اعتبارها، فتثير الشعور الكامن بالوحدة بين أعضاء المجموعة الإقليمية لصنع الاستجابة للتحدي الخارجي بخاصة والتحديات المشتركة بعامة. وإن لنا أن نعطي عامل القيادة والظروف المحيطة به حقه في موضوعنا.

* * *

لقد شهد عالمنا المعاصر تأسيس عدد من المجموعات الإقليمية. وإن دراستها في المحور الثاني لهذه الندوة ستتيح لنا أن نرى كيف تجسد مفهوم المجموعة الإقليمية عملياً على أرض الواقع، وأن نحكم على مدى إسهام صيغة المجموعة الإقليمية في تحقيق التعاون الدولي، وأن نحدد من ثم مكان النظام الإقليمي من النظام الدولي، وأن نستشرف آفاق التعاون بين مختلف المجموعات الإقليمية. وإن لنا ونحن نقوم بذلك أن نضع في اعتبارنا أن عالمنا المعاصر شهد بروز اقتراح إنشاء الحكومة العالمية مرة أخرى. وقد طرحه عدد من المفكرين، وجرى تصور قيام

«عالم بدون حرب» تقوم عليه هذه الحكومة العالمية، وتردد الحديث ولا يزال حول الصيغة الأنسب للتعاون الدولي. ومعلوم أن عالم الجغرافيا السياسية ماكيندر اقترح في كتابه «حقائق جغرافية» الوصول إلى وحدة عالمية من خلال «مجموعات إقليمية» تدرك أن أحسن ما يخدم مصالحها هو التعاون بينها. وقد اقترح «مودي» قيام ست منها. وإذا كان لي أن استخلص من هذا البحث في المجموعة الإقليمية أساساً لتقسيم المجموعات في عالمنا فإنه ذاك الذي يأخذ في اعتباره بعد المكان والانتماء الحضاري والواقع القائم. ويجب الانتباه إلى أن هذا التقسيم للمجموعات لا يضع خطوطاً فاصلة بينها، لأن التفاعل الحضاري ظاهرة أصيلة في الاجتماع الإنساني، وهناك مناطق مؤهلة لتقوم بدور الجسر الواصل، ومثل عليها منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تقوم بين قارات ثلاث في ظل حضارتين عظيمتين.

بقي أن نقول ونحن ننظر في مفهوم المجموعة الإقليمية أن تأسيس «مجموعة إقليمية» يثمر تنظيماً سياسياً جديداً له ذاتيته وخواصه وآلية عمله، وهذه جميعاً تستحق أن تولى حقها من الدراسة. وقد سبق لأكاديميتنا أن درست في ندوة سابقة «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية في إطار المجموعات الإقليمية». وإن لنا أن نتابع في هذه الندوة بعون الله وتوفيقه دراسة أوجه التشابه الواجب توافرها بين الدول الساعية لتأسيس مجموعات إقليمية، ونصب أعيننا بناء عالم متعارف متعاون يستتب فيه السلام والعدل ويسود فيه العمران ويسعد الإنسان.